مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7،العدد3 – ديسمبر 2020
OEB Univ. Publish. Co.

# سياسات التشغيل في الجزائر: نتائج وتحديات

# Employment Policies in Algeria: Results and Challenges 2010-2018

**ط.د. مزاجة تواتية، جامعة مستغانم ،الجزائر.**
**Touatia.mezaga.etu@univ-mosta.dz**
**د. لخضر بكريتي*،المركز الجامعي البيض،الجزائر.**
**bakreti2@yahoo.fr**

**تاريخ التسليم:(2020/03/25)، تاريخ المراجعة:(2020/05/02)،تاريخ القبول:(2020/06/14)**

ملخص :

الغرض من هذه الدراسة هو تقييم سياسات التشغيل التي اعتمدتها الجزائر، وذلك من خلال عرض وضعية سوق العمل ومستوى البطالة خلال فترة (2010-2018)، ومقارنتها بالاهداف المرجوة التي كانت تسعى الحكومة لتحقيقه. خلصت نتائج الدراسة إلى أن تأثير هذه السياسات كان ضعيفا، كما تبين أن نجاح أو إخفاق سياسات التشغيل يعتمد على العوامل التي لها تأثير على نمط النمو والتي تتمثل في متغيرات أسعار وعوائد النفط كمصدر وحيد في تمويل الحصص الكبيرة من العمالة من جهة، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي من جهة اخرى.

**الكلمات المفتاحية:** البطالة، سوق العمل، سياسات التشغيل، برامج التوظيف، الانعاش الاقتصادي، الجزائر.

**Abstract :**

The purpose of this study is to evaluate the employment policies adopted by Algeria, by presenting the situation of the labor market and the level of unemployment during the period (2010-2018), and comparing them with the desired goals that the government was seeking to achieve. The results of the study concluded that the effect of these policies was weak, as it was found that the success or failure of employment policies depends on the factors that have an impact on the growth pattern, which is represented in the variables of oil prices and returns as the only source in financing large shares of employment on the one hand, And the lack of flexibility of the production system on the other hand.

**Keywords:** Unemployment, Labor market, Employment policies, Employment programs, Economic recovery, Algeria

* **المؤلف المراسل: لخضر بكريتي ،الإيميل: bakreti2@yahoo.fr**

**مقدمة:**

على الرغم من الأداء الاقتصادي الايجابي النسبي في السنوات السابقة لانخفاض أسعار النفط ،تواجه الجزائر تحديات هامة في مجال العمالة ومعدل البطالة. حيث يتميز سوق العمل الجزائري ارتفاع مستمر في نمو العرض من العمالة مقابل تباطؤ واضح في نمو الطلب على العمل ناتج عن عدة عوامل أهمها ضعف القطاعات الإنتاجية ومن ثم ضعف خلق فرص العمل وهذا ما يترتب عليه ارتفاع شدة البطالة ولاسيما فئة الشباب، الأمر الذي جعل من الحكومة تولي اهتماما كبيرا بمسالة التشغيل وكزالك معالجة الاختلالات التي يفرزها سوق العمل وتفعيل أدائه وذلك عن طريق اللجوء إلى مجموعة من التدابير تمثلت في برامج وإصلاحات اقتصادية، مستخدمة في ذلك أجهزة مختلفة والتي تهدف إلى حماية العمال وتأمينهم من أخطار البطالة وكذا تكوينهم ومحاولة إدماجهم من جديد في الحياة العملية. رغم السياسات التي اتبعتها الجزائر إلا أنها لم تتمكن من تخفيض معدلات البطالة، حيث أكد صندوق النقد الدولي أن نسبة البطالة في الجزائر ستعرف ارتفاعا معتبرا خلال سنة 2020 ليصل إلى 13,7% بعدما كان 10,6% سنة 2014 والتي تمثل سنة نهاية أهم البرامج التي طبقت لمعالجة مشكلة التشغيل. الأمر الذي يجعلنا نجد أنفسنا أمام التساؤل الذي يفرض نفسه وهو، كيف ساهمت سياسات التشغيل في التأثير على سوق العمل في الجزائر، وماهي تحديات تخفيض البطالة؟

ومن أجل معالجة الموضوع يقتضي صياغة الفرضيات التالية:

- من أهم التحديات التي تقف أمام انخفاض معدلات البطالة وزيادة فرص التشغيل اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع النفط.
- تعتبر زيادة العاطلين على العمل كدليل على فشل سياسات التشغيل.

تطلبت نوعية الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي لإبراز مختلق المفاهيم والمنهج التحليلي للتحقق من اثر سياسات التشغيل على سوق العمل.

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع تم التطرق إلى العناصر الأساسية التالية:

- ❖ وضعية واتجاهات سوق العمل في الجزائر .
- ❖ البطالة في الجزائر: واقع وتحديات .
- ❖ برامج و آليات التشغيل في الجزائر.

**2. وضعية و اتجاهات سوق العمل في الجزائر:** شهد سوق العمل الجزائري ارتفاعا من حيث الطلب، الذي يعطي مستوى البطالة عالية. إذ يرتبط معدل البطالة وبالمقابل معدل التشغيل بكل من تطور حجم السكان واليد العاملة النشيطة.

**الجدول 1.** تطور التشغيل في الجزائر خلال فترة 2010-2018

| السنوات | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|
| حجم السكان (مليون نسمة) | 35.97 | 37.50 | 38.70 | 40.84 | 42.4 |
| يد العاملة النشطة (مليون) | 10.81 | 11.42 | 11.45 | 12.11 | 12.46 |
| اليد العاملة الموظفة (مليون) | 9. 74 | 10.17 | 10.24 | 10.84 | 11.01 |
| معدل الفئة الموظفة (%) | 27,2 | 27,0 | 26,0 | 26,5 | 25,9 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

إن ارتفاع في الطلب على التشغيل يرتبط بزيادة حجم اليد العاملة النشيطة، في حين يعبر تدني الفرق بين اليد العاملة النشيطة واليد العاملة الموظفة على الفئة التي تبقى في عداد البطالين وهي الهدف الأساسي لكل سياسة تشغيل. من بين المعايير التي تساهم في اكتشاف اختلالات سوق العمل، التوزيع الجغرافي للسكان والذي له اثر في توزيع العمالة بحيث يمكن تقسيم العمالة الوطنية إلى مجموعتين، حضري (مدني) وريفي(قروي).

**الجدول 2.** توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حضري | 6 297 | 6 868 | 7 252 | 6 862 | 7203 | 7320 | 7129 |
| | %65,6 | %67,5 | %67,2 | %67,0 | %65,0 | %67,5 | 65,6 |
| ريفي | 3302 | 3302 | 3536 | 3377 | 3391 | 3525 | 3729 |
| | %34,4 | %32,4 | %32,7 | %32,9 | %41,5 | %32,5 | %34,3 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين الاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

يتبن لنا من خلال الجدول أن هناك اختلال في توزيع العمالة عبر مناطق الوطن، حيث نجد أنها ترتكز بشكل كبير في المناطق الحضرية والتي قدرت ب65,6% سنة 2017 أما المناطق الريفية ب 34,3%، ومن ناحية تطور توزيع الجغرافي خلال فترة 2010-2017 ارتفعت بنسبة 0.3% في المناطق الحضرية، عكس المنطقة الريفية التي عرفت انخفاض قدره 0,3% من نفس الفترة. إن التوزيع الجغرافي للعمالة وحده لا يسمح لنا بمعرفة تطور مستويات البطالة أو التشغيل لأنه لا يقدم صورة واضحة عن اتجاهات سوق العمل، ولا يتيح لصناع القرار إدراك عوامل التأثير، من خلال السياسات المختلفة على سلوك الأعوان الاقتصاديين في سوق العمل، وإنما يجب متابعة نمو التشغيل بحسب

القطاعات اقتصادية كانت أو قانونية. ويمثل الشكل التالي تطور مستوى التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2009-2018:

**الشكل 1**.تطور معدل التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترة 2009-2018

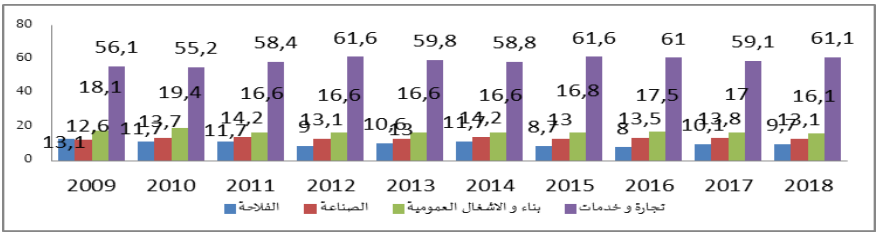


**المصدر**: من إعداد الباحثين الاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

يشير الشكل إلى أن قطاع التجارة والخدمات هو المتصدر الأساسي لجذب العمالة بشتى أنواعها بنسبة 61,1% سنة 2018، كما أن قطاع النقل والمواصلات هما المصدران الأساسيان لاستقطاب اليد العاملة، بينما السياحة لا تزال تعاني من التدهور. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16,1%، بينما يبقى عرض قطاعي الصناعة والزراعة للعمل متواضعا بنسبة 13,01% و9,7% على التوالي، وبالتالي لابد من إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية الخاصة بهما (حسين، 2013، ص 136). وبالنسبة إلى تطور مستوى التشغيل من حيث القطاع القانوني فان القطاع الخاص يعتبر اكثر ديناميكية في عملية خلق فرص العمل.

**الجدول 3**.تطور التشغيل حسب القطاع القانوني

| القطاعات | السنوات | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العام | عامل | 3346 | 4354 | 4100 | 4355 | 4090 |
| | نسبة(%) | 34,0 | 42,8 | 40,0 | 40,2 | 37,2 |
| الخاص | عامل | 6390 | 5816 | 6139 | 6490 | 6911 |
| | نسبة(%) | 65,6 | 57,2 | 60,0 | 59,8 | 62,8 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين الاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الخاص هو الأكثر استقطاب لليد العاملة، حيث بلغت نسبة العمالة 62,08% سنة 2018 مقارنة بالقطاع العام الذي يشكل نسبة 37,02%. بالمقابل، عرف التشغيل في القطاع الخاص أعلى معدلاته سنة 2010 حيث بلغ 65,6% ثم انخفض بنسبة 3,1% في 2018، اما في القطاع العام فقد عرف ارتفاعا قدره 8% خلال فترة 2010-2015 ثم تراجع الى غاية 2018 بنسبة 3,2%.

**3. البطالة في الجزائر: واقع وتحديات**

### 1.3. تطور معدلات البطالة خلال فترة 2009-2018

إن البطالة ونتيجتها الطبيعية هي واحدة من أبرز خصائص الاقتصاد الجزائري حاليا (IGHMAT, p. 51). يمثل الجدول التالي تطور البطالة خلال الفترة 2010 -2018:

**الجدول 4.**تطور معدل البطالة خلال فترة 2009-2018

| السنوات | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد البطالين (بالآلاف) | 1076 | 1 253 | 1214 | 1227 | 1462 |
| معدل البطالة (%) | 10,00 | 11,00 | 10,60 | 10,7 | 11,7 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين الاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

في سنة 2012 ارتفعت البطالة بنسبة 1%، وهذا يفسر بالزيادة السنوية لعدد الداخلين الجدد لسوق العمل حيث قدر ب 1253، حيث تشهد البطالة ارتفاع لدى الأشخاص دون شهادة وخريجوا التكوين المهني، على عكس حاملي الشهادة الجامعية (ONS, 2012-2018, p. 12). في 2013 سجل انخفاض مهم حيث انتقل من 11% إلى9.8%، وعاد الى الارتفاع من جديد ليصل إلى 11,7% سنة 2018، نتيجة ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا. كما تشير إحصائيات سنة 2018 أن البطالة هي اكثر انتشارا عند فئات الشباب، هذا ما يبينه الشكل التالي:

**الشكل 2.** تطور نسبة البطالة حسب فئة العمر لسنة 2018

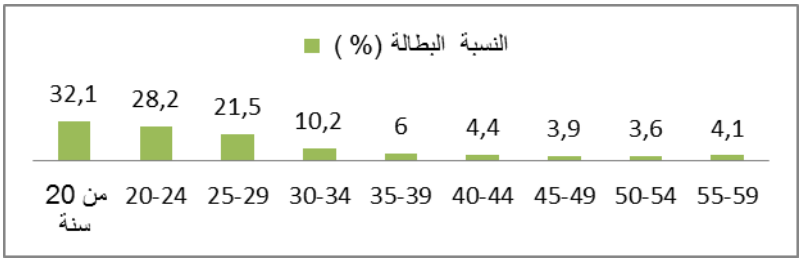


**المصدر**: من إعداد الباحثين الاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

يتبين إذن أن ظاهرة البطالة تمس الشباب بصفة غالبة إذ تبلغ هذه النسبة لدى الفئة البالغة ما بين 20-24 سنة 28,2% وذلك في سبتمبر 2018 (ONS,2018). وفي ما يخص مستوى التعليم فنجد أن أصحاب الشهادات والجامعيين هم الفئة الأكثر عرضة للبطالة. الشكل التالي يبين نسبة البطالة في الجزائر حسب مستويات التعليم.

**الشكل 3.** نسبة البطالة في الجزائر حسب مستويات التعليم خلال فترة 2010-2018

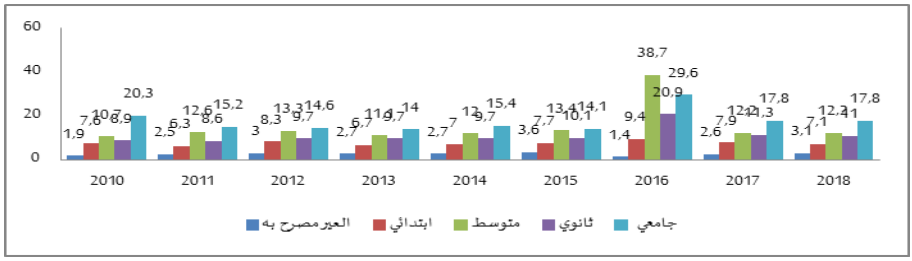


**المصدر:** من إعداد الباحثين الاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع معدلات البطالة بالنسبة للمستوى المتوسط والجامعي ومن أهم أسباب هذا الارتفاع:

- عدم توافق مؤهلات المتخرجين مع المناصب الشاغرة.
- تزايد عدد الشباب الذي انهي تكوينه أو الذي رفضته المدرسة مبكرا.

### 2.3. تحديات خفض البطالة في الجزائر:

هناك العديد من التحديات التي تواجه الجزائر لخفض مستويات البطالة ومنها:

- **انخفاض أسعار البترول:** يرتكز نمو الاقتصادي الجزائري على البترول كمصدر اساسي للدخل ويمثل كذلك 98% من إجمالي الصادرات إذ أن الانخفاض المفاجئ في سعر البرميل يؤدي حتما الى ركود او انكماش اقتصادي. في سنة 2014 انخفضت أسعار النفط بأكثر من 50%، مما أدى إلى إتباع سياسات تقييدية تمثلت في تقليص حجم الاستثمارات المحلية مما نتج عنه صعوبة خلق مناصب عمل جديدة، وقيام بعض المؤسسات بتسريح العمال خاصة الذين يشتغلون بالعقود المؤقتة والتي لم يتم إدماجهم بصفة نهائية. (بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل _تجرة الجزائر، 2009، ص 252) والجدول التالي يمثل تأثير انخفاض أسعار وعائدات النفط على الارصدة المالية. ومعدل نمو.

**الجدول 5:** اثر انخفاض أسعار النفط على الأرصدة المالية ومعدل (مليار دج)

| | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|
| سعر بترول | 80,35 | 109,5 | 96,2 | 40,7 | 69,93 |
| ايرادات الخزينة | 4392,9 | 6339,3 | 5738 | 5110,1 | 6504 |
| نفقات الخزينة | 4466,9 | 7058,1 | 6996 | 7297,5 | 8273 |
| رصيد الخزينة | 74 – | 718.8 – | 1376 – | 2245.3 – | 1769 – |
| معدل نمو % | 3,3 | 3,3 | 4 | 3,2 | 2,5 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين اعتماد على تقرير بنك الجزائر

من خلال أرقام الجدول يتبين لنا أن كل من إيرادات الخزينة ومستوى الناتج الداخلي الخام تأثرا نتيجة انخفاض أسعار البترول، وهذا ما جعل من معدل النمو في الجزائر لا يسمح بخلق فرص يظهر ذلك بوضوح في الشكل التالي:

**الشكل 4.** علاقة معدلات البطالة بأسعار البترول

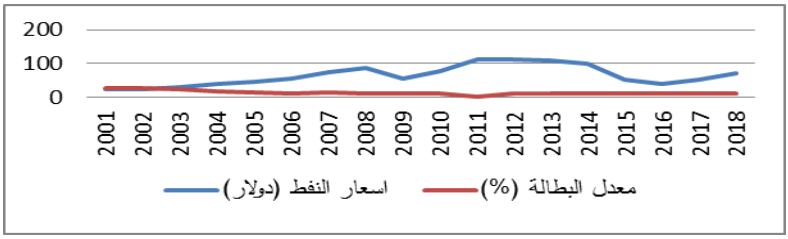


**المصدر:** من إعداد الباحثين اعتماد على تقرير بنك الجزائر

كل تدهور في أسعار البترول يصاحبه ارتفاع في معدلات البطالة باعتبار أن الانخفاض في الأسعار يعني انخفاض في إيرادات الخزينة والتي من شأنها أن تعرقل الخطط التنموية المعتمدة من طرف السلطات الحكومية والتي تقوم على تشجيع الاستثمار ومن تم زيادة فرص العمل و تقليص البطالة (شطبي محمود، انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزاءري، 2015، ص9)

- **الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة:** إن انخفاض معدلات نمو الدول المتقدمة يؤدي إلى تناقص واردات هذه الدول من الجزائر وهذا بطبيعة الحال يؤثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى التشغيل خاصة في قطاع التصدير(نجا،مشكلة البطالة واثر البرنامج الاقتصادي عليها – دراسة تحليلية تطبيقية–،2005، ص79. وهذا ما تعيشه الجزائر حاليا حيث انخفض معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة من 5,2% في سنة 2010 إلى 3,1% سنة 2015، الأمر الذي جعل من هذه الدول تخفض من وارداتها خاصة النفط وهذا ما انعكس على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة (تقرير العربي الموحد،2015،2013) .
- **ارتفاع معدل النمو الديمغرافي:** لقد ترتب على ارتفاع معدل النمو السكاني في الجزائر تدفق أعداد كبيرة إلى سوق العمل مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة (بقة والعايب،العمل والبطالة كمؤشريين لقياس التنمية المستدامة – حالة الجزائر–، 2008، ص108). وحتى ولو أتيحت فرص عمل جديدة إلا أنها لا تستطيع امتصاص جميع العاطلين عن العمل .
- **عدم وجود حيوية قائمة في القطاعات الإنتاجية:** سواء في القطاع الصناعي التحويلي أو الزراعي (zerka & Mekhmoukh, p. 6)
- **التوقف عن تعيين الخرجين:** إن سياسة التعين المباشر لحاملي الشهادات العليا

والجامعية وكذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة.

- **عدم ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.**
- **غياب تنافسية المنتجات المحلية مع المنتجات العالمية:** مما يقلل من فرص التصدير والذي يؤثر على الدخل والعمالة معا.
- **سوء التوزيع الجغرافي للسكان:** وهذا ما نلاحظه في الجدول رقم (02) بحيث تشهد الجزائر نموا سريعا في نسبة التحضر بسبب الهجرة الداخلية، وقد تسببت هذه الزيادة إلى تفاقم مشكلة البطالة وهذا راجع إلى غياب سياسة توزيعية واضحة للإنفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية.

**4. برامج و آليات التشغيل في الجزائر:**

طبقت الجزائر مجموعة من السياسات والإجراءات خلال فترة 2010-2014 والتي نجحت نسبيا في استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية، إلا أن الأوضاع الخاصة بالتشغيل لا تتوافق مع الأهداف المسطرة (مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي واثرها على النمو، 2012، ص147).

**1.4. أجهزة التشغيل المعتمد من طرف الدولة**

قبل عرض أهم برامج التشغيل خلال الفترة 2001-2014، يجب أن نتكلم أولا على أجهزة التشغيل المعتمدة من طرف الدولة والداعمة لهذه البرامج، حيث أدخلت تعديلات قانونية على قانون العمل وكان الهدف من ذلك توسيع سوق العمل. وتمثلت في:

**1.1.4. آليات التشغيل المختصة بالتنسيق بين مختلف عناصر سوق العمل**

- الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM : أنشأت عام 1990 تعمل على ضبط سوق العمل وتنفيذ البرامج الخاصة بالتوظيف كل طالبي مناصب الشغل (بن فايزة، اشكالية البطالة ودور المؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال فترة 1990-2015، 2013، صفحة 84). تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل(الطلب، العرض ومحدداتها ) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين، كما أنها تلعب دورا استراتيجيا من حيث التوظيف والتأهيل على المستوى المتوسط. وبذلك فإنها تقوم بمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف، بمعنى التسويق في مجال التوظيف. ونشير إلي انه تم إنشاء وكلاتجهوية في كل الوطن من أجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة، قصد تسهيل مهمة تداول المعلومة وتنفيذ الأهداف المسطرة (ANEM,2011).
- وكالة التنمية الاجتماعية ADS: أنشأت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر تهدف إلى وضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش الخاصة بأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل وتقنيين ساميين الباحثين عن أول منصب شغل ومن بين المهام الأساسية

للوكالة تمويل المشاريع التي لها منفعة اقتصادية واجتماعية والتي تستخدم عدد أكبر من العمال وترقية تطوير المشاريع (رماش، اتفاق الشراكة الاوروجزائري وسوق العمل في الجزائر،2013، ص 92).

**2.1.4. الآليات المنتهجة لتشجيع وتطوير الاستثمار واستيعاب العمالة**

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تأسست عام 1996. تهدف إلى تشجيع إنشاء وتوسيع أنشطة الإنتاج السلع والخدمات من قبل شباب رجال الأعمال من خلال برنامج المؤسسات المصغرة، ودالك عن طريق الإعانات مالية ( قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية ) وتقديم النصح والتوجيه الشباب رجال الأعمال.
- صندوق التأمين ضد البطالة الوطنية CNAC: من اجل تقليص من معدلات البطالة تعمل الوكالة على تقديم الدعم لإنشاء وتوسيع أنشطة التي يقوم بها البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 50 عاماً ودالك بهدف تعزيز فرص العمل. كما أنها تدفع لهم منحة بطالة شهرية وتضمن لهم الحماية الاجتماعية والطبية.
- وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشأت الوكالة سنة 2001 بحيث تتولى تقديم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين، وإعلامهم و مساعدتهم وكذلك ضمان ترقية استثماراتهم و تطويرها (ايت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر افاق وقيود،2010، ص282)
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:أنشأ عام 2002 يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة التي تدخل في تركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز الاستثمارات في مجالات المتمثلة في إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة. بطبيعة الحال هذه المؤسسات التي تستفيد من القروض الممنوحة من طرف الوكالة تعد آلية مناسبة وفعالة لتطبيق إستراتيجية التوظيف وخلق مناصب الشغل مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: أنشأت عام 2004 من اجل دعم العمل الذاتي من خلال قروض مصغرة ومتابعتها، الخاصة بأصحاب الحرف بحيث تتراوح قيمة القرض ما بين 50.000 و 400.000 دج.

**3.1.4. تقييم النتائج المحققة من خلال أجهزة التشغيل:**

- نقص الخبراء والمتخصصين في أجهزة تطوير الاستثمار .
- استجابة أجهزة تطوير الاستثمار لمعايير إدارية أكثر من استجابتها لمعايير اقتصادية
- توجيه المشاريع لفائدة فئة الشباب غير المثقفين اكتر من خرجي الجامعات والمعاهد الأمر الذي جعل فرص نجاح المشاريع اقل.

- سمحت هذه البرامج بإنشاء مؤسسات صغيرة، إلا أنها مع الوقت تم غلقها بسبب انعدام مردوديتها المالية وضعف المنافسة.
- اغلب المشاريع الخاصة في مجال البنى التحتية تعتبر كحل مؤقت للحد من البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب عمل دائمة.
- معظم القروض البنكية التي منحت للشباب لم تستثمر وإنما صرفت لأغراض شخصية وهذا نتيجة لعدم وجود هيئات مراقبة فعالة.

**2.4. برامج التشغيل في الجزائر خلال فترة 2001-2014:**

كان من ضمن عمليات الاندماج في الاقتصاد العالمي الانتقال إلى اقتصاد حر والذي يعتمد على حرية المبادرة وضرورة إشراك القطاع الخاص (مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص، 2011، ص22)، فبدأت عملية إعادة هيكلة المؤسسات وخوصصتها بسبب عدم قدرتها على المنافسة وغياب سياسة واضحة للتشغيل، ولعلاج هذه المشاكل وابتداء من سنة 2001 قامت الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو الاستثمارات مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار المحروقات وكان الهدف منها رفع معدلات نمو الاقتصاد تخفيض من حدة البطالة.

**1.2.4. برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004:**

خصص لهذا البرنامج إمكانيات مالية تقدر ب 525 مليار دج، موزعة على أربعة سنوات، بحيث تكمن أهدافه في استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى والحد من الفقر والبطالة، بالإضافة إلى السعي نحو زيادة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، و تتمثل المعايير التي اعتمدتها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف فيما يلي:

- تحسين بيئة الأعمال.
- توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمارات.
- تحسين مستوى المعيشة و خلق فرص عمل .

❖ **أثر مخطط الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل والبطالة 2001-2004:** وجهت الدولة المبالغ المالية التي خصصها البرنامج في معظمها إلى التنمية المحلية، والنهوض بالتشغيل في مختلف القطاعات على أمل خلق عدد كبير من مناصب العمل (منصوري، تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية، 2012، ص293).

**الشكل 5:** توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترة 2001-2004

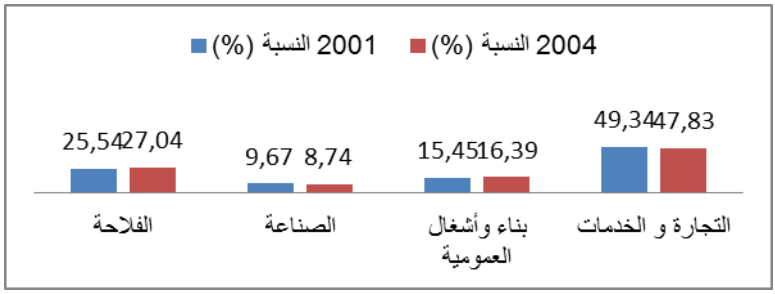


**المصدر**: من إعداد الباحثين اعتماد على تقرير بنك الجزائر،2009.

تشير لنا بيانات الشكل 5، نتائج الخطة التنموية فيما يخص هيكل العمالة، والتي انعكست ايجابيا على أغلبية القطاعات، خاصة قطاع الفلاحة والذي عرف ارتفاع معتبر، حقق متوسط نمو العمالة خلال الفترة 2001-2004 بنسبة 26,54%، وكذلك قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15,84%نتيجة استفادته بأكبر قدر من المخصصات المالية من هذا البرنامج، أما قطاع التجارة والخدمات، فقدر متوسط نمو العمالة 48,48%، وبخصوص قطاع الصناعة عرف ضعف في تطور حجم العمالة خلال هده الفترة، بمتوسط نمو 9,13%، ويعود السبب في ذلك إلى الاختلالات الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع.

أما من حيث مساهمة القطاعات في تخفيض معدلات البطالة، فقد شهدت انخفاض سريع قدره 10%، نتيجة استفادة 22400 مؤسسة من برنامج الإنعاش الاقتصادي.

**2.2.4. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009**

جاء هذا البرنامج لمواصلة أهداف المشاريع التي سبق إقرارها وتطبيقها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، قدرت المبالغ التي خصصت له في نهاية هذه الفترة ب 9.680 مليار دج (صاحي و مخناش، تقييم اثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال فترة 2001-2014، 2013، ص6).

- **أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على مستويات التشغيل والبطالة:**

لم يختلف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي عن البرنامج الذي سبقه، وإنما واصل بنفس التأثير على حجم العمالة وهذا ما يبينه الشكل التالي:

**الشكل 6:** توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترة 2005-2009

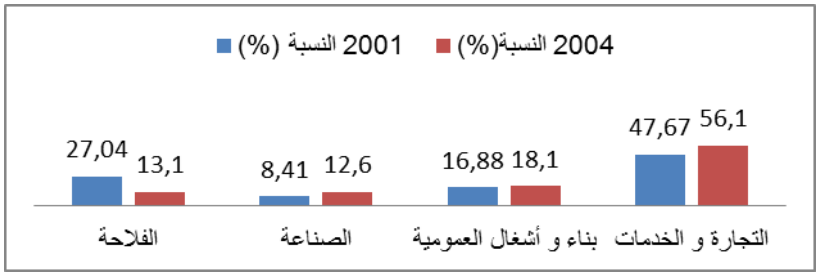


**المصدر**: من إعداد الباحثين اعتماد على تقرير بنك الجزائر،2013.

يتضح لنا من الشكل، ان كل القطاعات عرفت ارتفاعا من حيث حجم العمالة نتيجة تأثير البرنامج، باستثناء قطاع الفلاحة الذي عرف انخفاض كبيرة خلال هده الفترة ،قدرت نسبة انخفاضه ب 13,94% أي خسارة 441 000 عامل خلال السنوات الخمس. أما فيما يخص مساهمة القطاعات في انخفاض معدل البطالة، فقد انخفضت بنسبة 5,1% نتيجة التأثير الايجابي للبرنامج خاصة في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

**برنامج توطيد النمو الإاقتصادي 2010-2014:**

خصص لهذا البرنامج مبلغا قدره 21214 مليار دج ،منها 360 مليار دج متعلقة بهذا المحور، وذلك بهدف خلق ثلاث ملايين منصب عمل خلال هده الفترة، وتخفيض معدلات البطالة إلى حدود 9 % حيث وزعت هده المبالغ بشكل التالي :

- 150 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برنامج التكوين والتأهيل .
- 80 مليار دج لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة .
- 130 مليار دج موجهة لترتيب التشغيل المؤقت .

❖ **أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على مستويات التشغيل والبطالة**

كان له تأثير ايجابي من حيت حجم العمالة في قطاع الخدمات، وهذا ما اشرنا إليه في المحور الأول (الشكل رقم 01)، فقد تم توظيف 000 377 5 عامل سنة 2001 ليصبح 000 224 6 عامل أي بمتوسط نمو قدره 59,14% سنة 2014، أما باقي القطاعات فعرفت انخفاض معتبرا. كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (04)، أن برنامج توطيد النمو الاقتصادي لم يؤثر إيجابيا على معدلات البطالة خلال هذه الفترة، بحيث أنها لم تنزل عن مستوى 10%.

**3.2.4. تقييم النتائج المحققة لبرامج الإنعاش الاقتصادي**

إن سياسة الانعاش الاقتصادي تهدف إلى زيادة العمالة والتقليل من البطالة من خلال رفع الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة فهي تعتبر سياسة كنزيه (بوجمعة، تقييم سياسات الانعاش الاقتصادي في الجزائر من وجهة طرح الكينزي –دراسة قياسية لفترة 2001-2014، 2014، صفحة

41). انخفاض معدلات البطالة خلال هده الفترة أمر الطبيعي، وهذا ناتج المشاريع الجديدة التي تتطلب عدد هائل من فرص العمل، إلا أن هذه المشاريع مع الوقت لم تخلق قيمة مضافة للاقتصاد ولهذا فان أغلبية الوظائف كانت مؤقتة.

**الشكل 8**.اثر الإنفاق العام على تخفيض معدلات البطالة

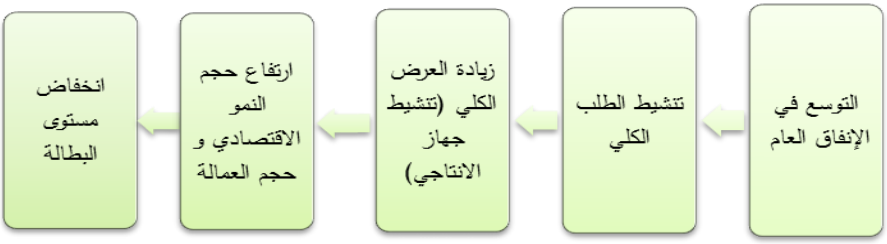


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على دراسة*نبيل بوقيح*، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2001-2010، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية،العدد 12، جامعة الجزائر ديسمبر 2012، ص7).

مع العلم أن تحقيق هذه العلاقة يتطلب التأثير على العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي (بوقيح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائرفي فترة 2000-2010، 2012، ص 47). لكن من خلال النتائج، نلاحظ انه تم التركيز على زيادة عوامل الإنتاج في القطاعات الأكثر استقطابا لليد العاملة وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية، ولم يتم التركيز على الاستعمال الفعال لقوة الإنتاج (زقرير، دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في تحقيق الإقلاع و التنويع الاقتصادي الجديد، 2016، ص10)، كما تم تغطية الطلب المحلي عن طريق الاستيراد، وهذا دليل على أن الزيادة الحقيقية لفرص العمل لم تتم عن طريق تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث انه بالنظر إلى المبالغ المالية التي خصصت طوال مدة 2001-2014، كان بإمكانها تخفيض معدلات البطالة بشكل أكبر، وزيادة فرص عمل بشكل مستدام لو تميز جهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري بالمرونة (بودخدخ و سلامنة، اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009، 2011، ص 14).

التوسع في النفقات العامة خلال هده الفترة كان نتيجة الانفراج المالي الذي حققه ارتفاع أسعار النفط، إلا أن انخفاضه انعكس على السياسة المالية للاقتصاد، حيث عرفت أسعار النفط انخفاض كبيرا متزامنا بضعف شديد في الجهاز الإنتاجي اثر بشكل كبير على الموازنات العامة، الأمر الذي تطلب سياسات انكماشية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية. تأثير هذه السياسات على سوق العمل كان كارثيا نظرا للاسباب التالية: تراجع الاستثمار الأجنبي في السوق الجزائري، رفع نسبة الضرائب على المؤسسات الخاصة، انخفاض القدرة على تمويل المشاريع الجديدة، تجميد جميع الوظائف التابعة للوظيف

العمومي، تسريح عدد معتبر من العمال (عمرة، انعكاسات انهيار السعر البترول على سياسة تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر منذ نهاية 2015، د.ت، ص 157).

**خاتمة:**

من خلال دراستنا لسياسات التشغيل التي اعتمدتها الجزائر وجدنا أن أجهزة وبرامج الإنعاش الاقتصادي حققت نتائج ايجابية على المستوى الكمي فيما يخص تخفيض معدلات البطالة وتوفير مناصب العمل خلال فترة 2001– 2009، لكن معظم هذه المناصب كانت ظرفية وفي قطاعات غير منتجة، وعند تحليلنا لسوق العمل الجزائري خلال فترة 2009– 2018 تم التوصل إلى أن معدلات البطالة لم تعرف انخفاضا، وهي فترة تميزت بإتباع الجزائر لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي خصص له مبالغ كبيرة. حيث أن البرامج التي قامت بها الجزائر جيدة في أهدافها لكنها تفتقد للفعالية، وهذا ناتج عن نمط النمو الاقتصادي الذي مازال يقتصر على قطاع النفط وأن النمو خارج هذا القطاع لا يزال ضعيفا وهذا ينعكس بطبيعة الحال على تدارك التأخر في معالجة اختلالات سوق العمل.

من أهم الحلول المقترحة: إعادة بناء نمط نمو جديد أكثر تنوعا تشارك فيه جميع القطاعات المنتجة كثيفة العمالةّ، تحفيز القطاع الخاص، تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمارات ألأجنبية، فهذا يساهم في خلق فرص عمل جديدة بطريقة مستمرة.

**قائمة المراجع:**


– اكرام مياسي.(2011)، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص، الجزائر، دار الهومة للطباعة والنشر.

– بلال بوجمعة. (2014)، تقييم سياسات الانعاش الاقتصادي في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي 2001–2014، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد1، 41.

– رحيم حسين. (2013)، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 62–61، 136.

– زين منصوري. (2012)، تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية، عمان، دار النشر الراية.

– شريف بقة، وعبد الرحمان العايب.(2008)، العمل والبطالة كمؤشريين لقياس التنمية المستدامة – حالة الجزائر–، مجلة الابحاث الاقتصادية، العدد 4،108.

– عادل زقرير.(02/ 03، نوفمبر 2016)، دور برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق الإقلاع والتنويع الاقتصادي، ملتقى دولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الوادي، الجزائر.

– عبد الوهاب نجا.(2005)، مشكلة البطالة واثر البرنامج الاقتصادي عليها – دراسة تحليلية تطبيقية–، مصر، دار الجامعية للنشر.

– عيسى ايت عيسى (2010)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر افاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6،282.

– كريم بودخدخ، محمد سلامنة.(16/15، نوفمبر 2011)، اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001–2009، ملتقى وطني حول دور الدولة في الحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر.

– محمد مسعي. (2012)، سياسة الانعاش الاقتصادي واثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 147.

– مدني بن شهرة. (2009)، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، تجربة الجزائر، الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.

– مريم شطيبي محمود.(14، ماي 2015)، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتدعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في تطورات سوق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.

– مهديد عمرة.(د.ت)، انعكاسات انهيار سعر البترول على سياسة تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر منذ نهاية 2015، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 11، 157.

– ناجية صاحي، فتيحة مخناش.(12/11،مارس 2013)، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001–2014، المؤتمر الدولي حول اثر برنامج الانتعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001–2014)، نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، جامعة سطيف، الجزائر.

– نبيل بوقيح.(2012)، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائرفي فترة 2000–2010، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 12، 47.

– هاجر رماش. (2013)، اتفاق الشراكة الاوروجزائري وسوق العمل في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر.

– نوال بن فايزة.(2013)، اشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر، http://biblio.univ-alger.dz/jspui/handle/1635/10244

– التقرير العربي الموحد.(2015)، https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

– بنك الجزائر.(2017)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.htm

– بنك الجزائر.(2018)، التطور الاقتصادي والنقدي، https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.htm

– الديوان الوطني للاحصائيات http://www.ons.dz